Publication	Al Gomhoureya
Date	March 29, 2017
Circulation	600,000
Country	Egypt
Article Type	Drug-Related News
Headline	Health minister blamed for 'two prices for same drug' crisis
Page	05
Reporter	Nevin Sabry , Reham Abdel Hamed

سعران للدواء بالصيدليات.. والرقابة تتهم قرار الوزير

د. عادل عبدالمقصود

سعاد أحمد

د. أحمد فاروق

فجأة وبدون مقدمات انتقلت أزمة الأدوية من محطة النقص واختفاء أنواع بعينها خاصة بمرضى القلب والكبد والسرطان والاعصاب الى محطة التفاوت فى الاسعار ليقع المريض مرة أخرى فى مصيدة الجشع وانعدام الضمير التى تنفذها بعض الصيدليات تحت شعار «هو كده والدنيا ولعت» وكان سوق الدواء تحول الى سوق خضراوات وفاكهة بلا تسعير أو رقابة بعد ان كانت اسعار الادوية موحدة من الاسكندرية الى أسوان.

اصحاب الصيدليات أرجعوا التفاوت فى الاسعار لوجود أدوية قديمة تقوم الصيدليات ببيعها بالسعر القديم ولا يطبقون الزيادات عليها والتى تسببت فى حالة البلبلة التى يشهدها سوق الدواء حاليا والتى قد تنتظم خلال أشهر قليلة مع انتهاء الصيدليات من بيع باقى الكميات أو انتهاء صلاحيتها وإعادتها للشركات.

اما المرضى فاعتبروا ان هناك لعبة خبيثة يمارسها بعض ضعاف النفوس لتعطيش الاسواق من أنواع بعينها وإخفائها لاجبار المريض على شرائها بالاسعار التى يفرضها الصيدلى بعد قيام جميع الصيدليات منذ الاعلان الرسمى عن رفع أسعار الادوية بكتابة الاسعار الجديدة على العبوات دون النظر للغلابة واصحاب الامراض المزمنة.

تعانى سعاد احمد ربة منزل مريضة سرطان بالثدى من اختفاء علاج الأورام من الصيدليات رغم تأثر صحتنا بعدم تناول الادوية الخاصة بتحجيم الورم وتخميل نشاطه وتنشيط المناعة فدواء «التمارا» اختفى من التأمين الصحى وعند البحث عنه بالصيدليات نجده بسعر مضاعف ومتفاوت من صيدلية لاخرى نضطر لشرائه بأى سعر يفرض علينا انقاذا لارواحنا معا ولعودة المرض مرة اخرى بمشقته وآلامه..

فالكارثة لم تكمن فقط فى اختفاء الدواء وانما فى التلاعب بسعره واستغلال المرضى المزمنين لابتزازنا مما يعرض الفقير للموت لضيق يده وعدم استطاعته شراء الدواء بهذه الاسعار الخرافية لذا يجب وضع آلية جديدة لرقابة الاسعار وتوفير الدواء بالصيدليات كما نتمنى تدخل الرئيس لحل الازمة كما حدث فى أزمة البان الاطفال وتوفيرها بالصيدليات.

اما الخبراء والمسئولون والصيادلة فقد وضعوا تصورا للأزمة وهو ما يؤكده الدكتور على عبدالله مدير المركز المصرى للدراسات الدوائية أن وزير الصحة عندما أخذ القرار بزيادة اسعار الدواء فى ١٢ يناير ٢٠١٧ كان قرارا متأخرا فى التوقيت بعد ان أكد على عدم زيادة اسعارها مراعاة لظروف المرضى ولكنه فى النهاية خضع لواقع السوق وأخذ القرار بالزيادة والتى وصلت فى بعض الادوية الى ٥٠٪ مما جعل بعض شركات الادوية خلال تلك الفترة تقوم بتخزين الأدوية وكانت النتيجة هى البيع بنظام التسعيرتين وهذا مخالف قانونيا ولابد ان يخضع من يخالف التسعيرة للمساءلة القانونية.

يضيف الدكتور أحمد فاروق رئيس لجنة الصيدليات بنقابة الصيادلة أن القرار الوزارى لا يلغى القانون والدواء احد العناصر الثلاثة المسعرة جبريا وفقا للقانون ٣٩٦ لقانون رقم ٦٢ والمعدل برقم ١٢٨ لسنة ٨٢ وبالتالى فالقانون يلغى كل قرار وزارى مخالف مما جعل الدواء يباع فى عدة صيدليات متجاوره باسعار متفاوتة.

ريهام عبدالحميد

نيفين صبرى